- مراقبة تنفيذ الميزانية:

يراقب تنفيذ الميزانية لأنها تتعلق أساسا بالمال العام، والحقيقة أنّ عملية الرقابة للميزانية متعدّدة وتأخذ عدّة صور، والمقصود هنا بمراقبة تنفيذ الميزانية هو أن يتمّ التأكد من أنّ الإنفاق تمّ بالشكل الذي ارتضاه البرلمان، خاصة باعتباره ممثّل الشعب، لأنّ جزء من الإيرادات العامة هي أساسًا جزء من دخول أفراد الشعب. ولهذا فإنّ مراقبة تنفيذ الميزانية قد تكون رقابة سابقة على التنفيذ أو أثناءه أو لاحقة له، كما أنّ الرقابة على تنفيذها قد تكون رقابة إدارية، أو رقابة سياسية، أو رقابة الأجهزة المستقلّة[1].

فأمّا الرقابة اللاحقة فتتم عند انتهاء السنة المالية وتحضير الحساب الختامي للدولة، وهي مقتصرة على النفقات والايرادات معا، تمارسها عدة جهات في الدولة (كما نبيّن ذلك في العناصر المتبقية)، أما الرقابة أثناء التنفيذ فهي تتعلّق بعمليات المتابعة التي تجريها الجهات المختصة في الدولة كالمجالس النيابية وأجهزة الإدارة (الرئيس على مرؤوسيه في الإدارة) أو الأجهزة المستقلة[2]، وأمّا الرقابة السابقة فهي في الحقيقة رقابة أثناء اعتماد الميزانية من قبل أعضاء البرلمان، فقبل تصويتهم يناقشون بنود الميزانية العامة، ويمكن لهم التساؤل عن الفرق بين الإيرادات والنفقات ومعالجته، وهذه في حدّ ذاتها تعدّ رقابة سابقة تسبق عملية التنفيذ.

أ- الرقابة الإدارية: تقوم بها الحكومة على نفسها، وهي تتضمّن كيفية تنفيذ الميزانية، وإدارة الأموال العامة، يقوم بهذه الرقابة موظّفون حكوميّون، وهم الرؤساء (المدراء) على مرؤوسيهم في الإدارة، وتقوم وزارة المالية بالرقابة عن طريق قسم مالي خاص يتبع وزارة المالية، يسمّى في الجزائر **المراقب المالي** *Contrôleur financier*، وتتناول هذه الرقابة عمليات التحصيل والصرف التي يأمر بها الوزراء، أو من ينوبهم، وذلك للتحقّق من تطابق أوامر الصرف مع القواعد المالية المقرّرة في الميزانية[3] باعتبارها قانونا، كما أنّ هناك أيضًا المفتشيّة العامة للمالية (*I.G.F*)، التي لها أدوار مهمة في الرقابة والتفتيش وكشف الأخطاء الفعلية والانحرافات المتعلّقة بالمال العام، وهي أساسا رقابة أثناء التنفيذ أو بعده، وهذا الجهاز تابع في الأساس لوزارة المالية يقوم بزيارات إلى مختلف المؤسسات والهيئات ويصدر تقارير عن الأعمال التي يقوم بها، ويحقّق في بعض عمليات التنفيذ المشوبة.

ب- الرقابة السياسية: تتحقّق هذه الرقابة عن طريق إلزام الحكومة بتقديم حساب ختامي في نهاية السنة المالية للبرلمان يبيَّن فيه ما تمّ جبايته فعلاً من إيرادات وما تمّ صرفه من نفقات ومدى مطابقة ذلك لما ورد في الميزانية

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص ص122-128.

[3] - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص72.

العامة[4]، وسميت بالسياسية لأنّ أعضاء البرلمان من مختلف التشكيلات السياسية هم من يمارسون ذلك تحت لواء أحزابهم السياسية.

جـ- رقابة الأجهزة المستقلّة: تقوم بعض الدول بإنشاء أجهزة مستقلّة، مهمّتها الرقابة على تنفيذ الميزانية، ومراقبة كلّ التصرّفات المالية بهدف المحافظة على المال العام والكشف عن المخالفات في هذا الصدد، هذه الأجهزة تكون تابعة لرئاسة الجمهورية ومستقلّة عن الوزارات، وتكلّف بتقديم تقرير سنوي لرئيس الدولة، تقدّم فيه كلّ ما قامت به من أعمال، وما كشفت عنه الرقابة المالية والمحاسبية من مخالفات (في الجزائر مجلس المحاسبة *La Cour des Comptes*)، والتي تمثل في الحقيقة محكمة محاسبة أو جهاز قضائي مستقل[5].

يظهر جليا أن وظيفة الرقابة على الميزانية العامة ضرورية في الدولة، وكل المراحل التي تمرّ بها دورة الميزانية خلال مسارها تستند إلى عملية التقويم والتقييم والمتابعة، فضلا عن ذلك فإنّ كل صور الرقابة سياسية كانت أو مستقلة أو ذاتية، سابقة أو لاحقة كلها مهمّة حفاظا على الأموال العامة وحسن استعمالها دون تبذير أو تبديد أو اختلاس.

[4] - المرجع نفسه.

[5] - المرجع نفسه.